

Credit shocks and their impact on banking profitability

– An applied study on the Iraqi National Bank for the period (2004-2016) – Iraq –

Amar Yasir AbdulKadhim Al-Abedi

Ministry of Health || Iraq

Karrar Mohammed Ridha Hashim

Al-Furat Al-Awsat Technical University || Iraq

Abstract: The research aims to identify the impact of credit shocks on the profitability of the bank and after studying and identifying research variables, and after data has been collected on the research sample and it (the National Bank of Iraq) for a period of (2004-2016), these data were subjected to several tests including multiple statistical self-regression and simple regression through the use SPSS software V.25, Minitab v.18, and research found a set of practical results, including the effect that there is a significant relationship between credit shocks and profitability of the bank at a significant level (0.05) of the Iraqi National Bank, the research has presented a number of recommendations, including the need for attention by the banks management research sample and banks and other study of credit negative shocks and knowledge of its causes in order to play by reducing and address them, enabling them to build a strong reputation contribute to the achievement of high performance banking on the mid-level and long-term thing which is reflected positively in achieving profitability, As well as the need for the bank to maintain a suitable financial stock to face negative shocks, which contributes to the survival of the bank as long as possible in the market, preserving its position.

Keywords: credit shock, bank profitability, bank credit.

الصدّات الائتمانية وتأثيرها على الربحية المصرفية

- دراسة تطبيقية على المصرف الأهلي العراقي للمدة من (2004-2016) – العراق -

عمار ياسر عبد الكاظم العابدي

وزارة الصحة || العراق

كرار محمد رضا هاشم الحكيم

جامعة الفرات الأوسط التقنية || العراق

المستخلص: هدف البحث إلى التعرف على أثر الصدمات الائتمانية في ربحية المصرف، وبعد دراسة متغيرات البحث وتحديدها، وبعد أن تم جمع بيانات عن عينة البحث وهو (المصرف الأهلي العراقي) للمدة من (2004-2016)، تم اخضاع هذه البيانات لعدة اختبارات إحصائية منها الانحدار الذاتي المتعدد والانحدار البسيط من خلال استخدام برنامج SPSS V.25، Minitab v.18، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج العملية منها أن هنالك علاقة تأثير معنوية بين الصدمات الائتمانية وربحية المصرف عند مستوى معنوية (0.05) للمصرف الأهلي العراقي، وقد قدم البحث عدد من التوصيات منها ضرورة الاهتمام من قبل إدارة المصارف عينة البحث والمصارف الأخرى بدراسة الصدمات الائتمانية السلبية ومعرفة أسبابها لكي تقوم بتقليلها ومعالجتها، مما يمكنها من بناء سمعة قوية تسهم في تحقيق الأداء المصرفي العالي على المستوى المتوسط والطويل الأجل الأمر الذي ينعكس إيجاباً في تحقيق الربحية، وكذلك ضرورة أن يقوم

المصرف بالاحتفاظ بخزين مالي مناسب لمواجهة الصدمات السلبية الامر الذي يساهم في بقاء المصرف أكبر فترة ممكنة في السوق محافظا على مكانته.

الكلمات المفتاحية: الصدمة الائتمانية، الربحية المصرفية، الائتمان المصرفي.

المقدمة.

إن المصارف تعد الشريان النابض للاقتصاد في كل بلد، فالمصارف تقوم بدور الوساطة بين المدخرين والمقترضين وتعبئة الادخارات ومنح الاعتمادات المستندية وغيرها من العمليات والخدمات المصرفية، وكذلك تلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات البنك المركزي في البلد، تأتي فكرة البحث حول كيفية مساعدة المصارف في استخدام الاساليب الحديثة التي تمكّنها من التغلب على المنافسة الشديدة ضمن هذا القطاع ما يستدعي دراسة هذه المشاكل ووضع الحلول لها(العابدي وابو حمد، 2020: 11).

كما يحاول البحث الحالي تحديد تأثير الصدمات الائتمانية، بوصفها متغيرا مستقلا في الربحية المصرفية، إذ أن الصدمة الائتمانية تعد واحدة من الاساليب الحديثة في الإنذار المبكر لوضع المصرف الائتماني والوضع المصرفي وكذلك تقليل الازمات التي يمكن أن تحدث مستقبلا، وبالتالي ينبئ المصرف عن وضعه الحالي وماهي المشاكل التي قد تواجهه ائتمانيا.

وقد تحددت مشكلة البحث عن طريق عرض مجموعة من الحقائق الاكاديمية من اجل تحديد الفجوة المعرفية بين متغيرات البحث الرئيسية، وهي الصدمة الائتمانية والربحية المصرفية، واثارة مجموعة من التساؤلات التي تستفهم حول طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وملائمتها للبيئة العراقية، وأن هدف البحث الحالي هو بيان التأثير بين متغيراتها الأساسية، وبعدها تم تحديد فرضية البحث، وكذلك فقد تم تطوير وبناء اداة القياس بالنسبة للمتغير المستقل الصدمة الائتمانية وذلك باستخدام الانحدار المتعدد للائتمان المصرفي، اما المتغير التابع الربحية المصرفية فقد تم تطوير مقياسه بالاعتماد على الدراسات السابقة واستشارة المختصين فيه

مشكلة البحث:

يواجه القطاع المالي والمصرفي في العراق، تحديات كثيرة، ومن نظرة تشخيصية وتحليلية للوضع الاقتصادي الكلي للبلد فان الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها بلدنا العراق، انعكست بشكل مباشر على القطاع المالي والمصرفي مما فاقم الخلل الهيكلي في الاقتصاد العراقي (النصيري، 2016: 56)، وكذلك أن عملية تحول النظام الاقتصادي في العراق من النظام المركزي إلى النظام اللامركزي بمعنى التحول من حالة الانغلاق والتعقيد إلى حالة التحرير أي تحرير اسعار الفائدة او التوسع في منح الائتمان المصرفي او قيام المصارف في انشطة ائتمانية غير مهيأة لها بسبب الضغوط التنافسية في ظل بيئة مصرفية جديدة كل هذه العمليات المصرفية ادت إلى استحداث صدمات ائتمانية التي بدورها تنشأ منها ازمات مصرفية أثرت على أداء المصارف وذلك لعجز العاملين في هذه المصارف على تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية.

أسئلة البحث:

بناء على ما سبق؛ يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر الصدمات الائتمانية في الربحية المصرفية؟

فرضيات البحث:

يتكون البحث من فرضية واحدة رئيسية، والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية بين الصدمات الائتمانية والربحية المصرفية".

أهداف البحث:

- 1- قياس وتحليل الصدمة الائتمانية للمصرف عينة البحث.
- 2- تحليل الربحية المصرفية للمصرف عينة البحث.
- 3- قياس أثر الصدمات الائتمانية في ربحية المصرف.

أهمية البحث:

ومن خلال اطلاع الباحثين على الدراسات والأبحاث السابقة في مجال موضوع البحث تبين عدم وجود دراسة أو بحث في العراق، أو حتى على المستوى العربي يجمع بين متغيرات البحث الحالي، وهي (الصدمات الائتمانية، الربحية المصرفية) في نموذج دراسة واحد، وهذا يدل على وجود فجوة معرفية (Gap) ينبغي دراستها، كما يؤمل الباحثان أن تفيد نتائج البحث على النحو الآتي:

- تقديم إطار نظري لموضوعات البحث (الصدمات الائتمانية وأثرها على الربحية المصرفية) من خلال إسهامات الكتاب والباحثين والنتائج الفكرية في هذا المجال.
- يعد البحث الحالي من أوائل الدراسات العربية التي تناولت موضوع الصدمات الائتمانية.
- قد يفيد في مساعدة المصارف في التغلب على الصدمات السلبية وزيادة الربحية.
- قد يفيد في معرفة مدى تعرض المصارف العراقية للصدمات الائتمانية في المصارف وتحديد نوعها هل هي صدمة إيجابية أو سلبية والحد منها ومن أثارها السلبية.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: الصدمات الائتمانية وتأثيرها على الربحية المصرفية.
- الحدود المكانية: تمثلت بالمصرف الأهلي العراقي وهو مصرف عامل في سوق العراق للأوراق المالية.
- الحدود الزمانية: تمثلت في التقارير السنوية للمصرف عينة البحث من (2004-2016).

مصطلحات البحث

- الصدمة الائتمانية: هي حالة من عدم الثقة تنتج في قطاع المصارف بسبب انخفاض في توافر القروض (الائتمان) أو اسعار الفائدة العالية عليها، الامر الذي يؤدي إلى زيادة طلبات السحب من قبل المودعين وبالتالي هبوط اسعار الاسهم للمصرف في السوق المالية (Gumata & Ndou, 2017: 221).
- الربحية المصرفية: هي تجاوز الدخل المتولد خلال فترة زمنية من النفقات التي تكبدها خلال نفس المدة الزمنية (حمد وناجي، 2017: 370).

2. الإطار النظري والدراسات السابقة.

1- الصدمة الائتمانية

أ- مفهوم الصدمة الائتمانية: يقصد بالصدمة بشكل عام (Shock) (Robert، 123: 2010) هي حدوث حالة غير متوقعة او فجائية، وتعد الصدمة هي السبب الأساس في حدوث الأزمة مستقبلا، والأزمة تعني وجود خلل يؤثر تأثيرا ماديا او معنويا في النظام بأكمله، وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ او غير مفاجئ، وعليه تكون الصدمة بداية لحدوث الأزمة والتي تتسبب في انهيار التوازن في النظام كله، ويمكن السيطرة على نتائج الصدمة، وتقليل أثارها إذا كان هناك توقع لها، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الوقائية والتدابير التي يمكن أن تخفف من تأثير هذه الصدمات، وتتيح فرصة لمتخذي القرار لاتخاذ إجراءات سريعة لامتصاص آثار الصدمة، والتخفيف من حدتها وفي اغلب الأحيان لا يتطلب التعامل مع الصدمة سوى استيعاب، وامتصاص قوة الصدمة في البداية، وبعد ذلك الوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت لهذه الصدمة ومعالجتها (سلمان، 142: 2010).

تشير الدلائل إلى أن الصدمة الائتمانية برزت تاريخيا في الازمة المصرفية الائتمانية، او ازمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، وهذا لا يعني عدم وجود صدمات ائتمانية قبل هذا التاريخ ولكن ازمة 2008 هي التي سببت الصدمة الاكثر وضوحا من غيرها لما لها من اثار ضارة في الاقتصاد الأمريكي، وكذلك سرعة انتقالها إلى بقية دول العالم الأخرى، اذ تشير الادبيات المتعلقة إلى أن الصدمة انتقلت إلى اكثر من (33) بلداً في فترة قياسية مما أدى إلى ظهور ازمة عالمية (Helbling, et al، 31: 2011)، و الجدول (2) يعرض بعض المفاهيم لمجموعة من الباحثين حول الصدمة الائتمانية، وكالاتي:

الجدول (2) بعض المفاهيم حول الصدمات الائتمانية لعدد من الكتاب والباحثين

ت	الباحث	المفهوم
1	Leony & Romeu، 2011: 22	هي حدوث حالة غير متوقعة او فجائية في الائتمان المصرفي ناتجة عن كون المصرف لا يتبع في اقراضه مستوى الائتمان المصرفي المخطط له.
2	Milcheva، 2013: 37	هي انخفاض سريع في توفير القروض، أو زيادة حادة في تكاليف الحصول على قروض جديدة من المصارف، وتحدث الصدمات الائتمانية بعد مدد طويلة من الإقراض السهل وغير المسؤول من قبل المصارف، اذ تقدم المصارف قروضاً غير مدروسة للأفراد الذين لا يكونون مؤهلين عادة للحصول على القرض المصرفي.
3	Gumata & Ndou، 2017: 221	هي حالة من عدم الثقة تنتج في قطاع المصارف بسبب انخفاض في توافر القروض (الائتمان) أو اسعار الفائدة العالية عليها، الامر الذي يؤدي إلى زيادة طلبات السحب من قبل المودعين وبالتالي هبوط اسعار الاسهم للمصرف في السوق المالية.
4	el at، Laeven، 2018: 25	هي التخلف عن سداد القروض، ومع بدء التخلف عن سداد هذه القروض السيئة، فإن المصارف سوف تتشدد في منح الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض مفرط بأسعار قيم الأصول اذ تحاول المصارف استرداد الخسارة عن طريق الإغلاق على العقارات وبيعها بالمزاد العلني، ويؤدي ذلك بدوره إلى دوامة هبوطيه، اذ تستمر القروض بالمزيد من التراجع ويظل هناك المزيد من الممتلكات الغير مبيعة.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الادبيات ذات الصلة.

ب- انواع الصدمات الائتمانية: ويشير بعض الكتاب والباحثين أن الصدمات الائتمانية حسب اتجاهها تنقسم إلى الآتي (Peersma، 2011: 766)، (Hristov et al، 2012: 569-592):

- الصدمة الائتمانية الإيجابية: وهي مقدار الزيادة في الائتمان وتحقيق إيرادات عالية منه والتي بوصفها آثارا للمتغيرات الاقتصادية الإيجابية اذ يحقق حركة ونشاط على المستوى المصرفي بصورة خاصة وعلى النشاط الاقتصادي بصورة عامة التي تشمل بقية القطاعات المختلفة الصناعية والتجارية والعقارية لما فيها من ارتباط وثيق مع المصارف (Fadjeva el at, 2017: 24).
- الصدمة الائتمانية السلبية: هي عكس الصدمة الائتمانية الإيجابية وهي مقدار الانخفاض في الائتمان وعدم تحقيق الإيرادات منه اي تسبب في خسائر كبيرة، وتعد الصدمة السلبية هي السبب الرئيس في حدوث الازمة وهي تعني وجود خلل يؤثر تأثيرا ماديا ومعنويا في النظام بأكمله وعلى النشاط الاقتصادي عامة وأن الصدمة هي بداية لحدوث الازمة التي تسبب في انهيار التوازن (Hristov el at, 2012: 569-593).
- ج- أسباب الصدمات الائتمانية: هناك العديد من الأسباب التي تجعل الصدمات الائتمانية تحدث، وكلها ذات أهمية مماثلة دعونا نلقي نظرة على عدد قليل من الأسباب، وكالاتي: (Agénor & Alper 2011: 3)، (Costello, 2017: 9) (Chong & Ongena, 2013: 37).
- المضاربة: من السهل جدا الحصول على الائتمان من المصارف بسبب كثرتها، والمنافسة الموجودة بينها، وكثير من الأفراد والمستثمرين يعتقدون أن أسعار الاصول سوف تستمر في الارتفاع، ويؤدي ذلك إلى حصول الكثير من الناس على قروض إضافية بشروط ميسرة جدا (مثل الدفعات الأولية أو عدم الحصول على القروض الأولية أو متطلبات الحصول على القروض)، وتؤدي تلك الزيادة الحادة في قيم العقارات للمستثمرين إلى قيامهم بشراء استثمارات ذات أسس غير موثوقة او معدومة، مما يؤدي إلى عدم التوازن في قيم الاصول، ومع استمرار ارتفاع اسعار الاصول حتى وصولها إلى مستويات غير مستدامة او غير عقلانية.
- عدم وجود رقابة تنظيمية: بما أن العديد من وسطاء الرهن العقاري والمصرفيين يواصلون كتابة قروض مشكوك فيها، او يضللون المقترض بقروض وهمية، فإن شركات التأمين، والتي تعمل للمصارف اذ انها تحدد ما إذا كان المقترض لديه القدرة على سداد القرض او لا، فأنها تغض الطرف عن ما يجري حتى يمكن للمصارف أن تحقق زيادة في الأرباح من خلال عدد القروض التي كتبها او عدد القروض التي منحها مقارنة بالمصارف الأخرى، وكان إلغاء قانون غلاس-ستيغال في عام 1999 (الذي كان قانونا في عهد الكساد العظيم يحظر على المصارف والسماسة وشركات التأمين المشاركة والتدخل في أعمال بعضها البعض).
- التغير في أسعار الفائدة: أسعار الفائدة لها تأثير كبير على القروض، باختصار، القروض ذات معدلات الفائدة المرتفعة التي لديها دفعات شهرية أعلى أو تستغرق وقتاً أطول لتسديدها من القروض ذات أسعار الفائدة المنخفضة، فمن عام 2000 إلى 2003، خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي أسعار الفائدة من 6٪ إلى 1٪ في محاولة لمنع الاقتصاد من الانزلاق او الوصول إلى الركود بعد هجمات 11 سبتمبر، والفضائح المحاسبية التي ظهرت في ذلك الوقت، ومع انخفاض التضخم، رأى مجلس الاحتياطي الاتحادي أنه من خلال خفض أسعار الفائدة إلى هذه المستويات، سيكون الأمر مجرد وقت قبل أن يتحسن الاقتصاد، ويمكن أن تبدأ برفع أسعار الفائدة مرة أخرى، وكان من الآثار الجانبية لهذا العمل أنه ساعد على خلق بيئة سهلة للحصول على رأس المال، ورأى الكثيرون في وول ستريت أنه إذا تمكن مجلس الاحتياطي الفدرالي من الدخول في صندوق تحوط كبير وإنقاذ الوضع، كما فعلوا في إدارة رأس المال طويلة الأجل في عام 1998، فإن الحكومة ستكون هناك عندما يحتاجون إلى خطة إنقاذ.
- أسباب سياسية: كان العديد من السياسيين يسجلون قولهم أنه كلما ارتفعت نسبة ملكية المنازل للأفراد، كان ذلك أفضل، ومع ذلك، لم يأخذوا في الحسبان ما سيحدث للاقتصاد من وجهة نظر أولئك الذين لا يستطيعون

تحمل تكاليف ديوارهم عندما يحدث تباطؤ لا مفر منه، وأدى ذلك إلى ضغوط هائلة على عمالقة الرهن العقاري مثل (فاني ماي، وفريدي ماك) لكتابة الرهون العقارية لأولئك الذين لم يكن لديهم رصيد كافٍ لشراء منزل.

د- مقاييس الصدمات الائتمانية: يرى (Bodnár et al، 2018: 26)، (الغالي وبديوي، 2017: 118)، Choi، 2016: (29) أن مقاييس الصدمات الائتمانية تتمثل في مقياسين هما:

▪ طريقة قياس الصدمات الائتمانية بالاعتماد على الائتمان المصرفي

يتم استخدام نموذج قياس الصدمات الائتمانية عن طريق الائتمان المصرفي الممنوح، ويتم اعتماد مقدار الصدمة عن طريق البواقي العشوائية (U) لمعادلة الانحدار المتعدد للائتمان والتي تتضمن المتغيرات الآتية:

أولاً: - المتغير التابع: استخدم الائتمان المصرفي بوصفه متغيراً تابعاً في الزمن (t) ونرمز له (CR_t).

ثانياً: - المتغير المستقل (X1) وهو التباطؤ للائتمان المصرفي في الزمن (t-1) ونرمز له (CR_{t-1}).

ثالثاً: - المتغير المستقل (X2) وهو التباطؤ الزمني للائتمان المصرفي في الزمن (t-2) ونرمز له (CR_{t-2}).

رابعاً: مقدار الصدمة الائتمانية (U) والبواقي العشوائية لمعادلة الانحدار المتعدد، وبالتالي فإن معادلة الانحدار المتعدد لاستخراج الصدمة الائتمانية بواسطة الائتمان الممنوح، تكتب بالشكل الآتي:

$$CR_T = \alpha + B_1 CR_{T-1} + B_2 CR_{T-2} + U$$

▪ طريقة قياس الصدمات الائتمانية بالاعتماد على العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي

يتم استخدام نموذج قياس الصدمات الائتمانية عن طريق العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي الممنوح، ويتم اعتماد مقدار الصدمة عن طريق البواقي العشوائية (U) لمعادلة الانحدار المتعدد للائتمان التي تتضمن المتغيرات الآتية:

أولاً: - المتغير التابع: الائتمان المصرفي بوصفه متغيراً تابعاً، ونرمز له (CR).

ثانياً: - المتغير المستقل (X1) وهو العامل الأول المؤثر في الائتمان المصرفي.

ثالثاً: - المتغير المستقل (X2) وهو العامل الثاني المؤثر في الائتمان المصرفي الممنوح.

رابعاً: المتغير المستقل (X3) وهو العامل الثالث المؤثر في الائتمان المصرفي الممنوح، إلى آخر العوامل.

خامساً: مقدار الصدمة الائتمانية (U) من البواقي العشوائية لمعادلة الانحدار المتعدد، وبالتالي فإن معادلة

الانحدار المتعدد لاستخراج الصدمة الائتمانية بواسطة العوامل المؤثرة على الائتمان الممنوح، تكتب بالشكل التالي:

$$CR = \alpha + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + U$$

2- الربحية المصرفية

أ- مفهوم الربحية المصرفية: ان المصارف لها أهداف عديدة لكي تحققها ومن هذه الأهداف المهمة والرئيسة هي تحقيق الربح، والجدول (3) يوضح آراء الباحثين حول مفهوم الربحية وكالاتي:

جدول (3) مفهوم الربحية المصرفية

ت	الباحث	المفهوم
1	حماد: 477، 2005	المؤشر الكاشف عن المركز التنافسي للمصرف في الاسواق المصرفية وجودة ادارتها، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفير وقاية ضد المشكلات القصيرة الاجل.
2	ابو حمد وقنوري،	اما من ناحية اقتصادية هو عبارة عن زيادة في الثروة والتي تتضمن الايرادات المتحققة

ت	الباحث	المفهوم
	2005:333	عن تكاليفها مضاف لها تكاليف الفرص البديلة
3	البناء وحמיד، 2020:165	ان مصطلح الربحية (profitability) مكون من كلمتين هما (profit) وتعني الربح ويعرف بأنه العائد الكلي المتوقع من مزاوله المصرف لنشاطه خلال الفترة المالية، و(ability) وتعني القدرة وهي أن يتمتع المصرف بالقدرة على كسب الأرباح، كما تشير إلى قوة أداءها المالي.

المصدر: إعداد الباحثين

- ب- أهمية الربحية المصرفية: ان أهمية الربحية للمصرف تتمثل في نقاط عديدة منها الآتي (الطائي وعبد الهادي: 191، 2013)، (الحمداي، 88، 2003)، (المشهوراوي: 95، 2007) (حمد وناجي، 2017: 410):
- تعد الربحية اداة للكشف عن نقاط القوة والضعف للمصرف وذلك بهدف قياس حالة التقدم والتأخر للمصرف.
 - انها وسيلة لتنمية راس المال كمصدر للتمويل الذاتي، وتشجيع اصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عندما تقرر إدارة المصرف زيادة راس مالها.
 - يعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بان المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.
 - ان الربحية تعد ضرورية لتحقيق أهداف أكثر شمولية واستراتيجية كالنمو والتطوير والتوسع في عملية تقديم الخدمات المالية الجديدة والمبتكرة.
 - ان الربحية المرتفعة تعطي الثقة العالية للزبائن المتعاملين مع المصرف، في انهم يتعاملون مع مصرف ناجح في ادارته لأموالهم ومن ثم يساعد المصرف في الحفاظ على زبائنه الحاليين، وكسب زبائن جدد.
- ج- مؤشرات الربحية المصرفية: ان مؤشرات ربحية المصرف عديدة ونذكر منها الآتي:
- معدل العائد على حق الملكية: أن هذا المؤشر يقيس معدل العائد المتوقع عن استثمار أموال المالكين، وأن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى حسن أداء إدارة وأن الإدارة كفؤة، وكذلك هو دليل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، اما انخفاض هذا المؤشر يشير إلى تمويل متحفظ من القروض ويحتسب كالاتي (hemple and simonson، 63، 1999):
- $$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حق الملكية} * 100$$
- معدل العائد على الأموال المتاحة: يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع، وأن ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف في تحقيق العوائد من توظيف الأموال في الموجودات، ويقاس كالاتي (الكروي: 5، 2009):
- $$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{الودائع} + \text{حق الملكية} * 100$$
- مؤشر العائد على اجمالي الودائع: يعكس مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع، وذلك من خلال التوظيف بمختلف الأنشطة وما يترتب على ذلك من زيادة عوائد المصرف، ويقاس كالاتي (حمود وأحمد: 192، 2017):
- $$\text{معدل العائد على اجمالي الودائع} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{الودائع} * 100$$

ثانياً: الدراسات السابقة

- نبدأ بدراسة Barnett and Thomas (2014) التي حملت العنوان (ضعف نشاط الاقراض المصرفي في المملكة المتحدة وأثره في تكوين الصدمات الائتمانية) والتي هدفت إلى التعرف على مدى مساهمة القروض في تكوين الصدمة الائتمانية.
- وذلك بالتطبيق على بنك انكلترا في المملكة المتحدة وذلك باستخدام الانحدار الذاتي وتوصلت إلى نتائج منها أن الصدمات الائتمانية تدفع نحو الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي.
- وأن دراسة Kang and Stulz (2017) الي كانت بعنوان (الصدمات المصرفية وأثرها على أداء الشركات المقترضة) والتي من أهدافها استكشاف الجانب المظلم من العلاقات المصرفية من خلال دراسة كيفية تأثر المقترضين في اليابان عندما تواجه البنوك صدمات كبيرة، وذلك بالتطبيق مجموعة مصارف في بورصة طوكيو ومن خلال استخدام البيانات المالية لها، وتوصلت إلى نتائج مهمة منها أنه توجد صلة واضحة بين الصدمات التي تواجه المصارف وأداء شركات الاقتراض، وكانت الشركات التي كانت أكثر اعتمادا على المصارف تتمتع بأداء أفضل للمخزون خلال فترة الصدمات السلبية.
- اما دراسة Bodnár et al (2018) التي جاءت بعنوان (الصدمات الائتمانية وسوق العمل الاوربي) والتي هدفت إلى عمق معالم ومصادر ديناميكيات الأجور وكلفة العمل وأثارها على السياسة النقدية، وكان نطاق الدراسة 24 بلدا وعدد من الشركات واعتمدت في تحليلها على البيانات النوعية، وخلصت إلى نتائج منها تشير هذه الأدلة إلى أن الصدمات الائتمانية يمكن أن تؤثر ليس فقط على الاقتصاد الحقيقي ولكن أيضاً على المتغيرات الإسمية.
- وتلتها دراسة (الطائي وعبد الهادي، 2013) وبمعنوان (قياس مستويات ربحية المصارف الاسلامية وتحليلها في ظل الازمة المالية العالمية) والتي هدفت إلى تحليل تركيبة ارباح مجموعة البركة المصرفية بالاعتماد على بيانات مالية من (2004-2010)، واشرت نتائج منها أن المجموعة تركز في ربحها على الدخل المتولد من عقود المرابحة.
- وجاءت اخيرا دراسة (البناء وحميد، 2020) والتي كانت بعنوان (تأثير اداة التوريق في سيولة وربحية المصرف) والتي حملت أهداف منها التعرف على طبيعة التوريق في إدارة مخاطر السيولة ومدى مساهمتها في زيادة ربحية المصارف، بالتطبيق على مصرف الامارات دبي الوطني بالاعتماد على بيانات مالية، وخلص إلى نتائج منها وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية معنوية للتوريق في تقليل من مخاطر السيولة وزيادة الربحية للمصرف. ومن خلال استعراضنا للدراسات والابحاث السابقة نجد انها تناولت ابعادا ومقاييس مختلفة حسب طبيعة ونوع ومجتمع الدراسة كما انها قد جاءت بنتائج مختلفة، وأن اهم ما يميز بحثنا عن الدراسات السابقة هو الآتي:

مميزات البحث الحالي عن الدراسات السابقة

- 1- لم يحاول أي بحث تناول متغيرات البحث الحالي في انموذج فرضي واحد ، اذ لم تكن هنالك دراسة حاولت الكشف عن تأثير الصدمة الائتمانية في الربحية المصرفية.
- 2- يحاول البحث الحالي المساهمة في ردم الفجوة بين الدراسات السابقة من خلال تبني أنموذجا فرضيا واحد قابل للاختبار بين متغيرات البحث.
- 3- يمثل البحث الحالي إضافة في الجانبين النظري والتطبيقي، اذ تعتمد مفاهيم جديدة أشار إليها الباحثون في مجال الصدمة الائتمانية بوصفه متغيرا مستقلا، وكذلك الربحية المصرفية بوصفه متغيرا تابعا، أما في الجانب التحليلي فأن البحث الحالي يقدم مقياسا للقياس الصدمات الائتمانية في بيئة المصارف العراقية.

3. منهج البحث وإجراءاته.

منهج البحث:

استعمل البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي في اختبار فرضياتها من خلال دراسة التأثير بين المتغيرات الرئيسية، وجمع البيانات الخاصة بعينة البحث.

مجتمع البحث وعينته:

بعد البحث والتجربة، وأخذ رأي المتخصصين والباحثين تم الاستقرار على المصارف التجارية الخاصة كمجتمع دراسة، واختيار عينة تمثلت في المصرف الأهلي العراقي، وهي عينة قصدية مستهدفة تلائم بحثنا الحالي، والتي يوضحها الجدول (1) الآتي:

جدول (1) نبذة عن المصرف عينة البحث

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	راس المال المصرح به (مليار دينار)	عدد الفروع	عدد الموظفين
1	الأهلي العراقي	1995	250	10	314

المصدر: النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي لعام 2015 الصفحة (115-116).

4- عرض النتائج ومناقشتها.

1- توصيف الائتمان المصرفي

أ- مصرف الأهلي العراقي: يوضح الجدول (4) الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصرف الأهلي العراقي، وللمدة من (2004-2016)، وبكلا نوعيه النقدي والتعهدي، وكما يأتي:

جدول (4) الائتمان للمصرف الأهلي (بالمليون دينار) للمدة 2004-2016

السنة	الائتمان النقدي	نسبة مساهمة النقدي في تكوين الائتمان %	الائتمان التعهدي	نسبة مساهمة التعهدي في تكوين الائتمان %	الائتمان الكلي	التغير بالائتمان %
2004	3547	72.43	1349	27.54	4897	
2005	3587	48.66	3783	51.32	7371	50.52
2006	7231	69.74	3137	30.25	10368	40.65
2007	7194	53.14	6343	46.85	13537	30.56
2008	10457	66.60	5242	33.39	15699	15.97
2009	18574	65.64	9720	34.35	28294	80.22
2010	36973	85.10	6469	14.89	43443	53.54
2011	51583	82.91	10631	17.08	62215	43.21
2012	69094	56.75	52650	43.24	121744	95.68
2013	116287	44.53	144819	55.46	261107	114.47
2014	165476	45.01	202119	54.98	367596	40.78
2015	184042	49.11	190666	50.88	374709	1.93
2016	149126	39.03	232934	60.96	382061	1.96

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف من (2004-2016)

نلاحظ من الجدول (4) أن سنة (2016) كانت هي أعلى سنة في منح الائتمان المصرفي للمصرف الأهلي العراقي وبمبلغ قدره (382) مليار دينار، وسنة (2004) كانت أقل سنة في منح الائتمان إذ بلغ مقدار الائتمان (4) مليار دينار، وبلغ أعلى معدل لتغير الائتمان 114.47%.

2- حساب الصدمة الائتمانية: أن الصدمة الائتمانية تتمثل في البواقي العشوائية (U) لمعادلة الانحدار الذاتي المتعدد للائتمان والتي تتضمن المتغيرات الآتية:

أولاً: - المتغير التابع: استخدم الائتمان المصرفي بوصفه متغيراً تابعاً في الزمن (T) ونرمز له (CR_T) .

ثانياً: - المتغير المستقل (X1) وهو التباطؤ للائتمان المصرفي في الزمن (T-1) ونرمز له (CR_{T-1}) .

ثالثاً: - المتغير المستقل (X2) وهو التباطؤ الزمني للائتمان المصرفي في الزمن (T-2) ونرمز له (CR_{T-2}) .

رابعاً: (α) ويعبر عنها بأنها مقدار ثابت في معادلة الانحدار، وبالتالي فإن معادلة الانحدار الذاتي لاستخراج الصدمة الائتمانية تكتب بالشكل التالي:

$$CR_T = \alpha + B_1 CR_{T-1} + B_2 CR_{T-2} + U$$

وفي ما يأتي نتائج حساب الصدمة الائتمانية للمصرف عينة البحث وكالاتي:

ب- حساب الصدمة الائتمانية لمصرف الأهلي العراقي: أن الجدول (5) يوضح نتائج حساب الصدمة الائتمانية للمصرف الأهلي العراقي وللمدة الزمنية من (2004-2016) ومعادلة الانحدار كالتالي:

$$CR = 20889 + 0.791CR_{T-1} - 1.678CR_{T-2}$$

$$(T) = 1.26 \quad 5.75 \quad -2.25$$

$$(F) = 72.25 \quad R^2 = 94.75\% \quad R^s = 93.44\%$$

جدول (5) نتائج حساب الصدمة الائتمانية للمصرف الأهلي العراقي (بالمليون دينار) 2004-2016

السنة	الصدمة السلبية	الصدمة الإيجابية	الصدمة الائتمانية الكلية
2004	-	-	-
2005	-	-	-
2006	-19015	-	-19015
2007	-18919	-	-18919
2008	-19704	-	-19704
2009	-8229	-	-8229
2010	-12505	-	-12505
2011	-9188	-	-9188
2012	-	30822	30822
2013	-	85150	85150
2014	-	4887	4887
2015	-56463	-	-56463
2016	-	23166	23166

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Minitab v.18

توضح النتائج في الجدول (5) تعرض المصرف الأهلي العراقي إلى الصدمات السلبية أكثر من الإيجابية طيلة مدة الدراسة إذ تراوحت شدتها بين (56463-8229) في الاعوام (2009-2015) على التوالي ويمكن أن يعزى السبب في

حصول اقوى صدمة سلبية للمصرف الأهلي العراقي إلى أسباب عديدة منها النقص الحاصل في السيولة النقدية حيث كانت نسبة الانخفاض (23.95%) عن السنة السابقة (2014) كذلك الانخفاض في حجم الاستثمارات وكانت نسبة الانخفاض (82.67%) والانخفاض في حجم الودائع بنسبة (21%) مما أدى إلى الانخفاض في نسبة الأرباح مقارنة بالسنة السابقة (2014) بنسبة انخفاض بلغت (66.96%). (بالاعتماد على التقرير المالي السنوي للمصرف، 2015).

اما الصدمات الإيجابية فتراوحت بين (4887-85150) في الاعوام (2013-2014) ويمكن أن يعزى سبب في حصول اعلى صدمة موجبة للمصرف الأهلي العراقي إلى أسباب عديدة منها اعتماد المصرف على سياسات مدروسة حيث تم زيادة حجم الودائع لدى المصرف بنسبة (133.76%) كذلك زيادة حجم الاستثمارات بنسبة (1585%) عن السنة السابقة (2012) وزيادة حجم الموجودات بنسبة (60.83%) مقارنة بالسنة السابقة (2012) (بالاعتماد على التقرير المالي السنوي للمصرف، 2013).

3- الربحية المصرفية: يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة والشائعة نجاح اداره المصرف وتحقيق أهدافها التي وجد المصرف من اجلها والتي منها الربحية، وكذلك تحقيق وكسب رضا المساهمين والمالكين عن اداره المصرف. يتضح من جدول (6) أن المصرف الأهلي جاء بمتوسط ربحية وهو (7363984302) دينار، وكانت اعلى ربحية متحققة هي (23501801000) دينار في سنة (2016) والتي أن دلت على شيء تدل على تحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع اسعار النفط إلى مستوى اقرب من (100\$) وكذلك زيادة التعاملات المصرفية واستخدام المعاملات المصرفية الالكترونية، اما اقل ربحية متحققة هي (742895003) دينار في سنة (2006) ويرجع هذا الانخفاض إلى تدهور الاوضاع الامنية في البلاد الامر الذي ينعكس سلبا على النشاط المصرفي.

جدول (6) الربحية المصرفية (بالدينار العراقي)

السنوات	المصرف الأهلي العراقي
2006	-742895003
2007	1852259000
2008	3510884000
2009	696561000
2010	1351558000
2011	2904494000
2012	18195673000
2013	16610177132
2014	8956225144
2015	4166100050
2016	23501801000
المتوسط الحسابي	7363894302
اعلى قيمة	23501801000
اقل قيمة	-742895003

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف.

4- اختبار فرضيات البحث: تهدف هذا الفقرة إلى اختبار الفرضية الرئيسية، وذلك باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وكذلك استخراج قيمة (R^2)، لتفسير مقدار تأثير للمتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد، فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار BETA والذي يقيس مدى استجابة المتغير التابع عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحدة، وكما يأتي:

وتنص الفرضية بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية بين الصدمات الائتمانية والربحية المصرفية"، وكانت نتائج اختبار الفرضية كالتالي:

الجدول (7) اختبار الفرضية الرئيسية للبحث

النتيجة	المتغير التابع Y					المتغير المستقل
	R^2	F	T	B	A	
قبول	0.525	9.943	3.353	0.724	7498936730	مصرف الأهلي العراقي
قيمة (f) الجدولية هي = (4.96). قيمة (t) الجدولية هي = (2.228).						

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.25

ان قيمة (f) المحسوبة والتي تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط كانت اعلى من الجدولية وهي (4.49) عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي هي معنوية، اما قيمة (t) المحسوبة فانه كانت اعلى من الجدولية وهي (2.228) عند مستوى معنوية (5%)، فأنها كانت معنوية.

وتعني قيمة المعامل المعياري للانحدار (b) أن:

يظهر من معادلة الانحدار البسيط الخاصة بالربحية (y) انه يتأثر إيجابيا بالصدمة الائتمانية للمصرف الأهلي العراقي وبالنسبة هي (72.4%).

اما قيمة (R^2) فقد بلغت (0.525)، والتي تعني أن نسبة ما تفسره الصدمة الائتمانية من التغير الذي يحصل بالربحية هو (52.5%) والتي تدل على قوة تفسير المتغير المستقل على المتغير التابع، وبناء على ما وضع اعلاه يتم قبول الفرضية.

خلاص النتائج ومناقشتها

1- خلاصة النتائج: خلصت نتائج احتساب الصدمة الائتمانية إلى وجود تفاوت في المصرف الأهلي عينة البحث في حدوث الصدمات الائتمانية الإيجابية والسلبية، فانه حقق صدمة ائتمانية سلبية أكثر من الإيجابية، كما كشفت نتائج اختبار الفرضيات أن هنالك تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية للصدمة الائتمانية على الربحية المصرفية للمصرف الأهلي العراقي.

2- مناقشة النتائج

أ- مناقشة النتائج المتعلقة بالإحصاء الوصفي للمتغير المستقل

ان نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل الصدمات الائتمانية وضحت تكرار حدوث الصدمات الائتمانية السلبية أكثر من حدوث الصدمات الائتمانية الإيجابية، اذ كانت الصدمات الإيجابية في الاعوام (2013-2014) ويعزى السبب إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات في المصرف الأهلي العراقي.

اما الصدمات السلبية حدثت في باقي الاعوام وبلغت حدتها في الاعوام (2009-2015)، ويتفق بحثنا مع عدد من الدراسات السابقة منها دراسة (kang and stulz, 2007) في تأثير الصدمات السلبية على الأداء المصرفي ويجب على المصرف أن يحتفظ بخزين مالي لمواجهة الصدمات السلبية التي يمكن أن تحدث.

ب- مناقشة النتائج المتعلقة بالإحصاء الوصفي للمتغير التابع:

بينت نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير التابع الربحية تحقيق المصرف الأهلي العراقي ربحية في اغلب سنوات البحث ما عدا سنة 2006 فأنها كانت خسارة والتي تعزى إلى سبب سوء الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية التي كان يمر بها العراق.

ان الإجابة عن أسئلة البحث تعني تحقق أهداف البحث تلقائياً والوصول إلى مرحلة كتابة الاستنتاجات والتوصيات، وهي المرحلة التي بصدد كتابتها حالياً وهي الإجابة عن أسئلة البحث الرئيسي وكالاتي وهو: ما هو أثر الصدمات الائتمانية في الربحية المصرفية؟

والاجابة عن هذا بينتها نتائج البحث العملية؛ حيث أكدت وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للصدمة الائتمانية على الربحية المصرفية للمصرف الأهلي العراقي عينة البحث.

خلاصة النتائج:

وضحت النتائج البحث حدوث صدمات الائتمانية السلبية اكثر من الإيجابية في المصرف الأهلي العراقي والذي هو يعد جزء من النظام المصرفي العراقي الامر الذي يشير إلى حدوث اختلالات هيكلية في هذا النظام من حيث عدم الاستقرار السياسي والامني الذي استمر لعدة سنوات بسبب تغير النظام السياسي وحالة عدم الاستقرار تكون بيئة طاردة للاستثمار والمستثمرين الاجانب والاعمال التجارية والصناعية وبالتحديد الجديدة التي ممكن أن تضيف راس مال جديد إلى هذا النظام وكذلك التطور التكنولوجي القليل نسبيا في المصارف التجارية العراقية بالمقارنة مع التغييرات التي التكنولوجية الكبيرة التي تحدث في المصارف العالمية.

التوصيات والمقترحات.

- أ- إيلاء المزيد من الاهتمام من قبل إدارة المصرف بمتغير الائتمان المصرفي الذي يعد متغيراً حيوياً وهاماً، وكذلك الاهتمام بالزبائن وتلبية مطالبهم وذلك لتحقيق هدف مهم، الا وهو كسب رضا الزبون.
- ب- قيام المصرف بدراسة طلبات الائتمان وتحديد الفئات التي يمنح اليها، وبالخصوص طلبات الائتمان لمشاريع الاستثمارية التي تضيف قيمة اقتصادية مضافة إلى اقتصاد البلد ككل.
- ج- ضرورة الاهتمام من قبل إدارة المصارف عينة البحث والمصارف الاخرى بدراسة الصدمات الائتمانية السلبية ومعرفة أسبابها لكي تقوم بتقليلها ومعالجتها، مما يمكنها من بناء سمعة قوية تسهم في تحقيق الأداء المصرفي العالي.
- د- يجب على المصرف أن يقوم بالاحتفاظ بخزين مالي مناسب لمواجهة الصدمات السلبية الامر الذي يساهم في بقاء المصرف أكبر فترة ممكنة في السوق محافظاً على مكانته.
- هـ- على الجهات ذات العلاقة بالنظام المصرفي والمالي في العراق كالبنك المركزي ووزارة المالية والجهات الرقابية الاخرى أن تعتمد مؤشر الصدمات الائتمانية كأحد مؤشرات الإنذار المبكر للنظام المالي والمصرفي ككل وبالتالي النظام الاقتصادي للبلد، اذ توضح الصدمات الائتمانية هل أن النظام المصرفي والمالي سيواجه الصعوبات في الفترات القادمة ام لا؟، وبالتالي الوقوف على الأداء الحقيقي للميدان المصرفي.
- و- الاهتمام من قبل إدارة المصارف العراقية بتعزيز الجانب التكنولوجي في المصارف من ناحية استخدام أحدث الأدوات التكنولوجية في المجال المصرفي وكذلك الاستعانة بالخبرات المتوفرة في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع.

أولاً- المراجع بالعربية

- أبو حمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل، 2005 "إدارة المصارف" جامعة الموصل.
- البناء، زينب مكي محمود؛ حميد، مهند فاروق، 2020 "تأثير أداة التوريق في سيولة وربحية المصرف " مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 33، آذار.
- التقارير السنوية لمصرف الأهلي العراقي من عام (2004-2016).
- حماد، طارق عبد العال، 2005 "حوكمة الشركات -المفاهيم والمبادئ والتجارب - تطبيقات الحوكمة في المصارف" الدار الجامعية.
- حمد، خلف محمد، ناجي، أحمد فريد، 2017 "السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52.
- الحمداني، رفعة ابراهيم، 2003 "بيئة المهمة وأثرها في مخاطرة وربحية المصارف" اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- حمود، سالم سوادى؛ أحمد، أحمد علي، 2017 "مخاطر عدم الالتزام وأثرها في ربحية المصارف الاسلامية" مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 5، الفصل 3.
- سلمان، محمد صالح، 2010، " قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة 1980-2005" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 16، العدد 58.
- الطائي، سجي فتحي محمد؛ عبد الهادي، شيماء وليد، 2013 "قياس مستويات ربحية المصارف الاسلامية وتحليلها في ظل الازمة المالية العالمية" كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 28.
- العابدي، عمار ياسر، ابو حمد، رضا صاحب، 2020 "دور اعادة هندسة العمليات المصرفية في تحقيق الأداء الاستراتيجي" دارنشر نور، المانيا.
- الغالبي، عبد الحسين جليل؛ وليلي بديوي (2017) "صددمات السياسة النقدية" الطبعة الاولى، دار نور للنشر، المانيا.
- الكروي، بلال نوري، 2009 "تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة" المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد 24.
- المشراوي، أحمد حسين أحمد، 2007 "أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الاسلامية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- ناجي، أحمد فريد، 2015 "تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33.
- النشرة الإحصائية السنوية، (2015)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- النصيري، سمير عباس، 2015، "الاصلاح المصرفي الخطوة الاولى للإصلاحات الاقتصادية في العراق"، اتحاد المصارف العراقية.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Agénor, P. R., & Alper, K. (2011). Monetary shocks and central bank liquidity with credit market imperfections. Oxford Economic Papers.
- Barnett, A., & Thomas, R. (2014). " Has weak lending and activity in the UK been driven by credit supply shocks" The Manchester School, 82(S1).
- Bodnár, K., Fadejeva, L., Hoerberichts, M., Izquierdo, M., Jadeau, C., & Viviano, E. (2018). Credit shocks and the European labour market.
- Choi, S. (2016). The impact of US financial uncertainty shocks on emerging market economies: an international credit channel. Open Economies Review.
- Chong, & Ongena, S. (2013). Does banking competition alleviate or worsen credit constraints faced by small-and medium-sized enterprises? Evidence from China. Journal of Banking & Finance.
- Costello, A. M. (2017). Credit Market Disruptions and Liquidity Spillover Effects in The Supply Chain, Working Paper.
- Fadejeva, L., Feldkircher, M., & Reininger, T. (2017). International spillovers from Euro area and US credit and demand shocks: A focus on emerging Europe. Journal of International Money and Finance.
- Gumata, N., & Ndou, E. (2017). Bank credit extension and real economic activity in South Africa: The impact of capital flow dynamics, bank regulation and selected macro-prudential tools Springer.
- Helbling, T., Huidrom, R., Kose, M. A., & Otrok, C. (2011). Do credit shocks matter? A global perspective. European Economic Review.
- Hempel George, H., Simonson Donald, G., & Coleman, A. B. (1994). Bank Management Text and Cases. New york (etc): John Wiley & Sons, inc.
- Hristov, N., Hülsewig, O., & Wollmershäuser, T. (2012). Loan supply shocks during the financial crisis: Evidence for the Euro area. Journal of International Money and Finance
- Kang, J. K., & Stulz, R. M. (2017). Do banking shocks affect borrowing firm performance? An analysis of the Japanese experience. The Journal of Business, 73(1), 1-23.
- Laeven, L., McAdam, P., & Popov, A. A. (2018). Credit shocks, employment protection, and growth: firm-level evidence from Spain.
- Leony, L., & Romeu, R. (2011). A model of bank lending in the global financial crisis and the case of Korea. Journal of Asian Economics.
- Milcheva, S. (2013). A bank lending channel or a credit supply shock? Journal of Macroeconomics.
- Peersman, G. (2011). Bank lending shocks and the euro area business cycle. In Working Papers of Faculty of Economics and Business Administration. Ghent University, Belgium.
- Robert C. Guell, (2010) "Issues in Economics Today", 5th Ed, McGraw-Hill, New York.